د. بسام أبو عبد الله

قسد والشرق الأوسط الجديد

لكن واضحين منذ البداية، أن هناك مشروعاً انفصالياً يجري العمل عليه بشكل حثيث في الفترة الأخيرة، تقوده واشنطن ومن خلفها تل أبيب مستخدمين عنواناً إثنياً ومظلومية مدعاة بحقوق ثقافية وسياسية وهوياتية ووطنية، تستند إلى احتكار تمثيل الإخوة الكرد، الذين هم جزء عزيز ووطني، بهدف خلق دويلة داخل الدولة، ما يهدد الوحدة الترابية السورية، وينشئ جسماً عميلاً ومسلحاً على الحدود السورية العراقية التركية، ويهدف لاحقاً لربط شمال شرق سورية، مع شمال العراق، وجنوب شرق تركيا، مع الغرب الإيراني، وبالتالي تهديد وحدة دول مركزية في المنطقة.

إن الهدف الأساسي لهذا المشروع خلق إسرائيل الثانية في القرن الحادي والعشرين لتشغل دول المنطقة في صراعات هوياتية وإثنية بعد انحسار المد الديني الطائفي، ومن أجل تبرير بقاء واستمرار إسرائيل الأولى التي كانت نتاج حربين عالميتين، الأولى بفرض التقسيم من خلال سايكس بيكو، والثانية بإعلان الكيان الصهيوني، أما الآن فالمطلوب خلق هذا الجسم الجديد على خلفية الحرب العالمية الثالثة، التي أخذت أشكالاً مختلفة، منها ما سمي بالهندسة الاجتماعية، عبر موجة الثورات المزعومة منذ عام ٢٠١٠، ثم تدمير المجتمعات، وتغيير الخرائط، وخلق هويات فرعية لتدمير الهوية القومية تحت عناوين براقة مثل الحريات والديمقراطية وحقوق الأقليات وصراع الهويات: عربي فارسي، عربي كردي، عربي تركي، والجوهر في كل هذا استمرار استعباد الشعوب، ونهب ثرواتها، وجعلها تعيش موتاً سريرياً، أي جسد بلا روح.

بصراحة أكثر كي يستمر النظام الفاشي الصهيوني في العيش، لابد من تدمير عوامل القوة في محيطه، وخلق كانتونات طائفية مذهبية وإثنية، وهنا لا يخفي أصحاب مشروع «الشرق الأوسط الكبير» ثم «الجديد» هذه النيات، ومثل هذا المشروع لم يكن لينجح لولا توافر المرتكزات المحلية، أي الحوامل المحلية، ولكن واضحين أكثر بأن هذا المشروع الخطير نجح إلى حد ما في تفتيت العراق مثلاً إلى قوى دينية مذهبية وإثنية بعد احتلاله من قبل الولايات المتحدة وكتابة دستوره، وإنتاج حالة سياسية قابلة للاستعصاء في أي وقت، ويقابله من الطرف الآخر لبنان بنموذجه الطائفي القديم الذي كان نتاج سايكس بيكو، حتى الوصول إلى مصطلحي «اللبننة»- أو «العرقنة»، اللذين عُرضا على سورية كإطار لإيقاف العدوان والحرب عليها، وكان هذا العرض من قبل الأخضر الإبراهيمي عندما كان ممثلاً للأمين العام للأمم المتحدة، إذ تحدث آنذاك عن طائف سوري كمخرج للحل، على شاكلة اتفاق الطائف اللبناني، أي تركيب نموذج للسلطة السياسية يقوم على نظام محاصصة يدار من قبل قوى خارجية تتحكم به، فيفقد المواطن الانتماء الوطني، ويتحول إلى انتماءات أضيق وأصغر بهدف قتل الانتماء للهوية العربية والهوية القومية، وتحويل بلداننا إلى مشروعات حروب متنقلة، تجري كل عقد أو عقدين.

هنا استطاعت سورية بثبات وشجاعة شعبها وجيشها وقائدها الرئيس بشار الأسد، تفادي هذه الفخاخ التي نصبت لها طوال عقد من الزمن، وعندما سقط المشروع الطائفي المذهبي بقيادة جماعة الإخوان المسلمين بتنظيمهم العالمي، انتقلت قوى العدوان إلى إنتاج المشروع الإثني الذي بتقديري كان هو المشروع الأساسي للمنطقة لأنه يفتت أربع دول مركزية هي: سورية والعراق وإيران وتركيا، وينقلها إلى صراعات إثنية وهوياتية وتفتيتية، تخدم المشروع الصهيوني كذراع متقدمة لمشروع العولمة الأمريكي الغربي.

هنا دعوني أسجل الملاحظات التالية:

١- لا يمكن أبداً اعتبار مشروع ما يسمى إدارة ذاتية ابتكاراً «قسدياً»، بل هو مشروع أمريكي يهدف لاحقاً لخلق دويلة عميلة للاحتلال الأمريكي ومشروعاته، مهما تدثر هؤلاء بلباس الوطنية، فقادة هذه الإدارة المزعومة يزورون واشنطن واستوكهولم وأوسلو وباريس ولندن، لكنهم يرون دمشق بعيدة عنهم، ويدعون بتصريحات علنية أن هناك خلافات مع دمشق، ولا أفهم هنا كيف يمكن لواشنطن أن تكون أقرب إليهم من دمشق!

باختصار مهما تفلسفوا علينا، نقول لهم: أوراقكم مفضوحة ومكشوفة وأنتم لا تمثلون السوريين الكرد إنما تمثلون مشروعاً للعملاء فقط!

٢- إن الإحصاء الذي تقوم به هذه القوة العميلة هدفه تفريغ المنطقة من العنصر العربي تحت عنوان وتهمة جاهزة، وهي الانتماء لـ«داعش»، وطردهم على الطريقة الصهيونية التي مورست في فلسطين، وهو مشروع خطير سيواجه من قبل السوريين.

٣- ما يدلل على رعاية واشنطن لهذا المشروع، هو رفع العقوبات الظالمة المسماة بـ«قيصر» عن هذه المناطق لدعمها وتقويتها على حساب بقية السوريين، وهنا نطرح سؤالاً: كيف يمكن لواشنطن أن تكون حريصة إنسانياً على جزء من السوريين وليس كلهم، خاصة في البعد الإنساني الذي تكذب فيه واشنطن والغرب عموماً علينا، والهدف من الدعم الاقتصادي هو إنشاء نموذج «شمال العراق» كمرحلة أولى، لأنه وعلى الرغم مما حصل عليه زعيم الحزب الديمقراطي الكردستاني مسعود البارزاني في الدستور العراقي لكنه مع ذلك عمل على مشروع الانفصال الذي سقط بتحالف دول جوار العراق!

٤- إن ممارسات ميليشيات «قسد» تشبه إلى حد بعيد ممارسات العصابات الصهيونية، ومنها: التهجير القسري، خطف الأطفال القصر، التجويع، قطع المياه والكهرباء، سرقة الموارد، وإذا كان هؤلاء يدعون التمثيل الشعبي فهل هذه سلوكيات من يدعي تمثيل الناس، أضف لذلك أننا نعول على العنصر العربي الذي يجب أن نعترف أنه عنصر غالب في ميليشيا «قسد» من خلال المال، والمغريات الأخرى والتهديدات وتجويع الناس، من دون أن يدرك هؤلاء أنهم سيرمون إلى مزابل التاريخ حينما تنتهي مهمتهم، والانتماء للوطن هو الأقوى، والأكثر استدامة، أما النمط الميليشياوي فقد سقط في كل المناطق السورية، ولن تنفع هؤلاء واشنطن في لحظة الحقيقة.

٥- النقطة الأخيرة أن كل الحوار الذي يجري في «لجنة مناقشة الدستور» هدفه إلغاء الهوية العروبية لسورية وشعبها، وكلام أحد مسؤولي «قسد» قبل فترة عن أن الهوية السورية لم تعد جامعة هو جزء من تنفيذ المشروع للشرق الأوسط الجديد أي التقسيم على أساس المذاهب والطوائف والإثنيات، وهنا أوضح أن العروبة هي وعاء ثقافي حضاري لكل المكونات، وليست عرقاً، سواء أحب البعض اللغة العربية أم لم يحبوها، فهي لغة عالمية، وجامع ثقافي مهم جداً، أما اللغات الأخرى فهي من حق من يتكلم بها أن يتعلمها، ولكن يجب أن تبقى العربية هي اللغة الجامعة للجميع.

«قسد» نموذج سيسقط مهما تجبر وتكبر، وهو نموذج مخادع من خلال تسميته «قوات سورية الديمقراطية»، فلا هي سورية، ولا ديمقراطية، بل هي نموذج من إنتاج مشروع «الشرق الأوسط الجديد»، ولن يمر في هذه البلاد، وهو تحد، ولكنه أيضاً فرصة لفهم جوهر هذا المشروع اللاوطني، والانفصالي، والتوءم للمشروع الصهيوني الذي يدعم هذه الطروحات منذ خمسينيات القرن الماضي، والتعويل الكبير في إسقاطه يقع على الشعب السوري لأنه خطير، وسيؤدي إلى زرع جسم غريب يهدد وحدة الدولة والأرض والشعب، وطالما أن واشنطن تدعمه فهو مشروع قذر شكلاً ومضموناً، وثقتنا كبيرة بقدرة الشعب السوري وحلفائه على إسقاطه.

مصدر عراقي يؤكد دعم أميركا لتهريب قيادي داعش من «الهول»

«قسد» تشن حملات اعتقال واسعة في منبج بهدف التجنيد الإجباري

واصلت ميليشيات «قوات سورية الديمقراطية- قسد» الانفصالية حملات الاعتقال التعسفية بحق شبان مدينة منبج الخاضعة لسيطرتها بريف حلب الشرقي، بهدف سوقهم إلى معسكرات التجنيد الإجباري التابعة لها.

وأكدت مصادر محلية، حسب ما ذكرت مواقع إلكترونية معارضة، أن «مجموعات عسكرية تابعة لميليشيات «قسد» نصبت عدة حواجز مؤقتة داخل مدينة منبج بريف حلب الشرقي، واعتقلت نحو ١٥ شاباً من أبناء المدينة».

وأوضحت المصادر أن ميليشيات «قسد» نقلت الشبان المُعتقلين عبر عربات مُصفحة إلى معسكرات التجنيد الإجباري التابعة لما يسمى «مجلس منبج العسكري» التابع لها على أطراف المدينة.

وأشارت إلى أن «قسد» اعتقلت خلال الأيام العشرة الفائتة نحو ٧٠ شاباً من مدينة منبج، إضافة إلى اعتقال قرابة ٩٠ شاباً من محافظات دير الزور والحسكة والرقة بُغية سوقهم إلى معسكرات التجنيد الإجباري التابعة لها.

وأوضحت المصادر أن حملة «قسد» للتجنيد الإجباري بدأت بشكل متصاعد منذ بداية أيار الجاري، مشيرة إلى أن الحملة لا تزال قائمة حتى الآن ومن المرجح أن تعتقل الميليشيات ما يقارب ألف شاب خلال الشهر الحالي إذا لم توقف حملات التجنيد الإجباري.

من جانب آخر، كشف مصدر أمني عراقي رفيع المستوى في محافظة الأنبار، حسب وكالة «المعلومة» العراقية، أن جهات غير معروفة وبدعم أميركي خصصت مبالغ مالية ضخمة لتهريب متزعمي تنظيم داعش الإرهابي من «مخيم الهول» بريف الحسكة الجنوبي الشرقي، بالتزامن مع وجود نية لدى العديد من الدول لإغلاق المخيم، مشيراً إلى أن المخيم يشهد بين الحين والآخر عمليات تهريب سرية لمتزعمي ومسلحي داعش خشية تسليمهم إلى القوات الأمنية العراقية حيث يشهد المخيم أيضاً عمليات نقل عائلات التنظيم إلى «مخيم الجدعة» في الموصل ومنها إلى مناطق سكنهم المحررة.

وكالات

اقتتال عنيف بين مرتزقة النظام التركي في رأس العين ومقتل وإصابة عدد منهم

الجيش يقضي على دواعش في البادية ويستهدف الإرهابيين في «خفض التصعيد»

حماة - محمد أحمد خبازي
دمشق- الوطن- وكالات

قضى الجيش العربي السوري أمس على العديد من مسلحي تنظيم داعش الإرهابي في البادية الشرقية وواصل الرد على خروقات التنظيمات الإرهابية لوقف إطلاق النار في منطقة «خفض التصعيد»، تزامناً مع اشتباكات حصلت بين الجيش ومجموعات إرهابية بريف اللاذقية الشمالي، على حين قتل وأصيب عدد من مرتزقة الاحتلال التركي في اشتباكات عنيفة حصلت بينهم في مدينة رأس العين المحتلة بريف الحسكة الشمالي الغربي.

وفي التفاصيل، فقد بيّن مصدر ميداني لـ«الوطن»، أن الجيش دك بمدفعيته الثقيلة أمس مواقع لتنظيم «جبهة النصرة» الإرهابي وحلفائه في فليفل وسفوهن والفطيرة بجبل الزاوية في ريف إدلب الجنوبي.

وأوضح أن المجموعات الإرهابية المتمركزة بنقاط ومواقع في سهل الغاب الشمالي الغربي وإدلب الجنوبي، تعمد إلى توتير الوضع العام بمنطقة «خفض التصعيد»، بخروقاتها المتكررة لاتفاق وقف إطلاق النار بقطاعي ريفي حماة وإدلب من منطقة «خفض التصعيد»، واعتداءاتها شبه اليومية على نقاط عسكرية، وهو ما يرد عليه الجيش باستهداف مواقعها ونقاطها بمدفعيته الثقيلة وصليات صاروخية.

إلى ذلك ذكرت مصادر إعلامية معارضة أن اشتباكات بالأسلحة الخفيفة والمتوسطة حصلت بين وحدات من الجيش ومجموعات إرهابية على محور تل الخضر بريف اللاذقية الشمالي.

الجيش دك بمدفعيته الثقيلة أمس مواقع لتنظيم «جبهة النصرة» الإرهابي وحلفائه بجبل الزاوية في ريف إدلب الجنوبي (سانا)

وأشارت إلى أن الجيش العربي السوري قصف بنحو ٢٠ قذيفة صاروخية مواقع الإرهابيين في محور كبانة بجبل الأكراد، وفليفل وسفوهن والفطيرة بجبل الزاوية.

وفي البادية الشرقية، بيّن مصدر ميداني لـ«الوطن»، أن الوحدات المشتركة من الجيش والقوات الرديفة استأنفت عملياتها البرية في تمشيط البادية من خلايا تنظيم داعش الإرهابي.

وأوضح أن الوحدات مشطت أمس قطاعات في بادية حمص الشرقية، وفي منطقة إثريا ببادية حماة، لافتاً إلى أن الجيش قضى أمس على العديد من الدواعش باشتباكات مع خلايا التنظيم ببادية السخنة.

في الأثناء، أفادت وكالة «سانا» باستشهاد طفلة جراء انفجار لغم من مخلفات الإرهابيين في أراض زراعية قريبة من قرية القسطل بمنطقة سلمية بريف حماة الشرقي.

من جهة ثانية، اندلعت اشتباكات عنيفة بين مجموعات إرهابية تابعة لقوات الاحتلال التركي في مدينة رأس العين المحتلة بريف الحسكة الشمالي الغربي ما أدى إلى مقتل وإصابة عدد من الإرهابيين، حسب ما ذكرت «سانا».

وذكرت مصادر أهلية من المدينة، أن اقتتالاً بالأسلحة الخفيفة والمتوسطة اندلع في محيط المشفى الوطني بمدينة رأس العين بين مسلحي ميليشيا «أحرار الشرقية» من طرف ومسلحي ميليشيا «الحمزات» من طرف آخر بسبب خلافات على مناطق النفوذ وتقاسم المسروقات والتحكم بطرق ومعابر التهريب باتجاه الأراضي التركية، وبينت المصادر أن المحتل التركي أدخل آليات عسكرية إلى المدينة لفض الاشتباكات بين الإرهابيين.

وأشارت إلى أن حالة التوتر لا تزال موجودة ضمن المدينة وحملات التجييش والتحريض المتبادلة مستمرة بعد نداءات أطلقها مرتزقة الاحتلال التركي من أجل الاستنفار والتوجه إلى مدينة رأس العين للمشاركة في الاقتتال.

من جهتها، أفادت وكالة «سبوتنيك» بوقوع اشتباكات بين مسلحين موالين لجيش الاحتلال التركي في شوارع مدينة رأس العين.

ونقلت الوكالة عن مصادر أن رتلاً من الدبابات والمدرعات التابعة للاحتلال التركي اقتحمت شوارع وأحياء المدينة الحدودية بعد جلبها من داخل الأراضي التركية، وذلك بعد توسع الاشتباكات التي تستخدم فيها الأسلحة الثقيلة والرشاشة.

وأوضحت المصادر أن «الاشتباكات أدت حتى الآن (عصر أمس) إلى مقتل ٣ مسلحين وإصابة ٨ آخرين إضافة لإصابة ٣ مدنيين بينهم امرأة وحرق عدد من المقرات التابعة للفصيلين في ريف وداخل مدينة رأس العين مع أسر عدد كبير من مسلحي الطرفين».

وبينت أن سبب نشوب الاشتباكات العنيفة هو مقتل أحد أبناء قبيلة «العكيدات» من ريف دير الزور والمنضوي في صفوف ميليشيا «أحرار الشرقية» على يد قيادي من ميليشيا «الحمزات» من قبيلة «الموالي»، على خلفية ثأر قديم بين الطرفين».

وانتقل التوتر في رأس العين إلى منطقة عفرين المحتلة بريف حلب، حيث ذكرت مصادر إعلامية معارضة، أن مسلحين مدججين بالأسلحة الرشاشة الخفيفة والمتوسطة من عشيرة «الموالي»، أقدموا على نصب عدة حواجز على مداخل ومخارج ناحية جنديرس بريف عفرين، وسط تفتيش السيارات المدنية المتوجهة إلى الناحية، حيث جرى اعتقال خمسة مواطنين من مهجري مدينة ديرالزور.

الاحتلال التركي يحرق أكثر من ٢٠ هكتاراً مزروعة بالقمح والشعير في الشهباء

على غرار جرائم ميليشيات «قوات سورية الديمقراطية- قسد» الانفصالية التي تمارسها بحقهم في مناطق سيطرتها، تعمدت قوات الاحتلال التركي ومرتزقتها من الإرهابيين خلال اعتداءاتهم بالقصف على منطقة الشهباء بريف حلب، إشعال النيران في أراض زراعية مزروعة بالقمح والشعير تعود ملكيتها لسكان المنطقة.

وذكرت وكالة «هاوار» الكردية، أمس، أن قوات الاحتلال التركي ومرتزقتها كثّفوا في الآونة الأخيرة من قصفهم لمنطقة الشهباء، لتتعرض المنطقة بشكل يومي في أغلب قراها للقصف المدفعي والصاروخي.

وأوضحت أن المحاصيل الزراعية من القمح والشعير في الشهباء، أصبحت هدفاً لقصف قوات الاحتلال التركي ومرتزقتها المتمركزين في مناطق مدن الباب ومارع وإعزاز، حيث تعرضت خلال الأيام القليلة الماضية مساحات واسعة من حقول القمح والشعير في المنطقة للقصف المدفعي والصاروخي، ما تسبب باشتعال النيران فيها.

ومن القرى التي تعرضت فيها الحقول للقصف قرية حساجك التابعة لناحية فافين في منطقة الشهباء، حسب الوكالة التي نقلت عما تسمى «لجنة الحرائق في منطقة الشهباء»، أن إجمالي المساحة المحترقة هي: ٢٠،٦ هكتاراً من محصول الشعير، وهكتار من محصول القمح، إضافة إلى ٧٠ كومة (طبّة) من التبن، عائدة ملكيتها إلى ٧ متضررين من أهالي المنطقة.

وقال أحد المتضررين من الحريق الناجم عن القصف ويدعى محمود مسلم: «نحن أهالي منطقة الشهباء نعتمد في الغالب على الزراعة لدعم الجانب الاقتصادي، خاصة زراعة القمح والشعير».

وأضاف: «إضافة إلى الحصار الخانق، نتعرض بشكل يومي للقصف من جيش الاحتلال التركي ومرتزقته، حتّى أراضينا الزراعية التي هي مصدر رزقنا الوحيد لم تسلم من همجية القصف، فمؤخراً تعرض قرابة ٧٠ دونماً من الشعير في حقلي للحريق بسبب القصف الذي طال المنطقة، وتعادل خسائري من هذا الحقل ما يقارب الـ٤٠ مليون ليرة سورية».

ولم تكن ميليشيات «قسد» الانفصالية الموالية للاحتلال الأميركي أفضل حالاً بالنسبة لجرائمها بحق سكان المناطق التي تسيطر عليها، من قوات الاحتلال التركي ومرتزقتها من الإرهابيين، حيث اتهمت مصادر أهلية في دير الزور الأحد الماضي تلك الميليشيات بالوقوف وراء حرق أرض زراعية مزروعة بالقمح تعود لأحد أبناء مدينة الشحيل بريف المحافظة الشرقي، وذلك انتقاماً من الأهالي على مواقفهم الوطنية الرافضة للاحتلال وأدواته.

وكالات

المحاصيل الزراعية من القمح والشعير في الشهباء أصبحت هدفاً لقصف قوات الاحتلال التركي ومرتزقتها المتمركزين في مناطق مدن الباب ومارع وإعزاز (عن الانترنت)

العثور على جثة طفلة مقتولة في مناطق سيطرة الميليشيات الانفصالية بالحسكة

مع تصاعد معدلات الجريمة في مناطق سيطرة «قوات سورية الديمقراطية- قسد» الانفصالية نتيجة الفلتان الأمني الذي يعصف بها، عثر أهالي محافظة الحسكة على جثة طفلة مقتولة على سطح منزلها، لتكون الضحية الخامسة في المحافظة منذ منتصف الجاري.

وذكرت مصادر إعلامية معارضة، أن مناطق سيطرة ما تسمى «الإدارة الذاتية» الانفصالية التي تسيطر عليها ميليشيات «قسد»، شهدت وقوع جريمة قتل جديدة، حيث عثر الأهالي على جثة طفلة ٩ سنوات من أهالي حي الكلاسة في الحسكة، مقتولة على سطح منزلها وعليها آثار التعذيب، من دون معرفة هوية الفاعلين.

ولفتت المصادر إلى أنه بذلك فإن عدد جرائم القتل في محافظة الحسكة ارتفعت إلى ٥ منذ منتصف أيار الجاري.

وفي الـ٢١ من أيار، تحدثت المصادر عن وقوع الجريمة الرابعة بمدينة القامشلي، ضمن مناطق سيطرة «الإدارة الذاتية»، حيث عُثر على مواطن مقتول ضمن منزله بعد سرقة أمواله وهاتفه، بعد أن طلب ثلاثة أشخاص منه الحضور لمعالجة مريض بجلسة فيزيائية كونه معالجاً فيزيائياً.

وفي الـ١٥ من الشهر ذاته، كشفت المصادر عن العثور على جثة سيدة في العقد الثالث من العمر، في وادي الدوسة ضمن قرية تل عودة حرب التابعة لريف القامشلي الجنوبي، محترقة الوجه وعلى جسدها آثار طلقات نارية نافذة في منطقة الصدر والرقبة، بالتزامن مع مقتل مواطن بعد تعرضه لإطلاق ناري من قبل لصوص حاولوا اقتحام منزله وسرقته في مدينة القامشلي، والعثور على جثة آخر مقتول بظرف مجهول، داخل منزله في قرية بركو ليلي تحتاني بريف القامشلي.

والإثنين الماضي، تحدثت وكالة أنباء «آسيا» عن ارتفاع معدل الجريمة في مناطق سيطرة «قسد» بمدينة القامشلي شمال محافظة الحسكة نتيجة الفلتان الأمني والذي دفع السكان إلى حمل السلاح وتنفيذ دوريات ليلية لحماية منازلهم وممتلكاتهم من السرقة.

وأوضحت الوكالة، أن عمليات القتل والسطو المسلح وانتشار عمليات التشليح على الطرقات العامة والفرعية تزداد بشكل ملحوظ في مناطق سيطرة ميليشيات «قسد» والاحتلال الأميركي.

وكالات

زار دير الزور واطلع على الأضرار والتخريب الذي لحق بكنيسة شهداء الأرمن

الكاثوليكوس كشيشيان: أدعو الأرمن للمساهمة بدعم سورية لاستعادة عافيتها

الوطن – وكالات

قام راعي الكنيسة الأرمنية في بيت كيليكيا الكبير الكاثوليكوس آرام الأول كشيشيان والوفد المرافق له أمس بزيارة إلى مدينة دير الزور، واطلع على الأضرار والتخريب الذي لحق بكنيسة شهداء الأرمن في دير الزور على يد الإرهابيين، داعياً أن يكلل الله سورية بالنصر المؤزر، كما دعا الأرمن في أنحاء العالم للمساهمة بدعم سورية لاستعادة عافيتها.

وتضرع الكاثوليكوس كشيشيان خلال الصلاة في الكنيسة إلى الله أن يكلل سورية قيادة وشعباً وجيشاً بالنصر المؤزر وهو يواجه أعتى معارك الحقد والظلم، كما ترحم على الشهداء الأرمن الذين قضوا على يد الإجرام العثماني فكانت إحدى أبشع جرائم الإبادة بحق الشعب الأرمني الأعزل ليؤكد في ذلك حقده ودمويته واستهانته بالنفس البشرية وحقها في الحياة.

محافظ دير الزور فاضل نجار بدوره، أشار في كلمة له إلى روح المحبة والصداقة التي تجمع بين الشعبين السوري والأرمني، لافتاً إلى جرائم العثمانيين بحق الشعب الأرمني وجرائم النظام التركي بحق الشعب السوري.

وفي تصريح للصحفيين، قال الكاثوليكوس كشيشيان: «أتينا إلى دير الزور لنجدد إيماننا وإصرارنا على إعادة إعمار هذه الكنيسة التي تم تدميرها بإيعاز من الأتراك العثمانيين الجدد والمساهمة في إعادة إعمار سورية التي تعرضت للتخريب على يد الإرهابيين، وكنت يوم أمس في لقاء مع السيد الرئيس بشار الأسد وتحدثنا في هذا الأمر وأكدنا استعدادنا للمساهمة في إعمار ما خربه الإرهاب».

وأضاف: «كانت زيارتي الأخيرة لسورية قبل ثلاث سنوات ولمست اليوم التطور الكبير في واقع الحياة التي تشهده سورية التي تربطنا بها علاقات متينة ونحن على الدوام مع سورية شعباً وقيادة وسنبقى معاً يداً بيد، وأدعو جميع الأرمن في كل أصقاع العالم للمساهمة في إعادة إعمار الكنيسة ودعم سورية في استعادة عافيتها».

واستقبل الرئيس بشار الأسد أول من أمس الكاثوليكوس كشيشيان راعي الكنيسة الأرمنية في بيت كيليكيا الكبير والوفد المرافق له، واعتبر أنّ «أهمّ ما يميز الشعب السوري هو تجانسه في كلٍّ واحد على الرغم من اختلاف الأعراق والأديان، مؤكداً أنّ هذا التجانس لا يعني الذوبان وإنما الحفاظ على جميع عناصر الهوية لكلّ مكوّن من مكوّنات السوريين بما يقوي انتماءهم وارتباطهم بهذه الأرض التي يوجدون عليها من آلاف السنين».

وتعد كنيسة شهداء الأرمن في دير الزور التي تضم متحفاً لشهداء الأرمن محجاً لأبناء الطائفة الأرمنية الذين كانوا يتوافدون إليها من كل أنحاء العالم تخليداً لذكرى الإبادة.

والكنيسة بنيت في مدينة دير الزور لتخليد ذكرى ضحايا الإبادة الجماعية للأرمن على يد السلطة العثمانية، وتضم العديد من بقايا وعظام ضحايا الأرمن.

وبدأ بناء الكنيسة في كانون الأول عام ١٩٨٩، وافتتحت في تشرين الثاني عام ١٩٩٠ بحضور كاثوليكوس عموم الأرمن لبيت كيليكيا، ويزورها الأرمن كل عام في ٢٤ نيسان لإحياء ذكرى ضحايا الإبادة الجماعية، وقد تعرضت للتفجير من قبل تنظيم داعش الإرهابي خلال الحرب الإرهابية على سورية.

وحسب منظمات الشتات الأرمني يقدر عدد الأرمن في سورية بـ١٥٠ ألف شخص في مناطق دير الزور واللاذقية والقامشلي وحمص، إضافة إلى دمشق وحلب التي تُعد مركز ثقل وجودهم، حيث بلغ عددهم فيها ٦٠ ألفاً تقريباً.

ولم يكن وصول الأرمن إلى سورية دفعة واحدة، بل كان على شكل موجات بين حين وآخر، أكبرها كانت خلال المجازر التي ارتكبتها السلطة العثمانية بحقهم عام ١٩١٥، حسب ما ذكرت تقارير.

وفي بداية الحرب الإرهابية التي تشن على سورية منذ آذار ٢٠١١ عاد عدد من السوريين الأرمن إلى أرمينيا.

وقال البروفيسور جون شوب في عام ٢٠١٨: إن السكان الأرمن في سورية شكلوا حوالى ٢ بالمئة من إجمالي سكان البلاد.

وفي العاشر من الشهر الحالي أدت اليمين القانونية أمام الرئيس الأسد نورا مارديروس أريسيان سفيرةً للجمهورية العربية السورية لدى جمهورية أرمينيا.

وأريسيان هي مواطنة سورية من أصل أرمني وعضو في مجلس الشعب.

الكاثوليكوس كشيشيان من دير الزور: أدعو الأرمن في أنحاء العالم للمساهمة بدعم سورية لاستعادة عافيتها (سانا)

أكدت أن سيادتها وسلامة ووحدة أراضيها ليست ورقة ابتزاز أو تفاوض

سورية: ما يقوم به نظام أردوغان لإنشاء «منطقة آمنة» عمل عدواني استعماري

أكدت سورية، أن ما يقوم به نظام رجب طيب أردوغان لإنشاء ما يسمى «منطقة آمنة» في الأراضي السورية، هو عمل عدواني استعماري يحاول من خلاله إيجاد «بؤرة متفجرة» داخل سورية، والاستمرار في رعاية وتسليح وتشغيل تنظيمات إرهابية لاستخدامها ضد الشعب السوري.

وأفادت وكالة «سانا» للأنباء، بأن ذلك جاء في رسالة لوزارة الخارجية والمغتربين وجهتها إلى كل من الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس مجلس الأمن، بشأن الممارسات العدوانية والتصريحات الخطيرة التي صدرت مؤخراً عن مسؤولين أتراك في مقدمتهم رئيس النظام رجب طيب أردوغان حول إنشاء ما يسمى (منطقة آمنة) داخل الأراضي السورية في الشمال، وعزم قوات الاحتلال التركي إنشاء مستعمرات في هذه المناطق السورية، وشن عمل عسكري في عمق الأراضي السورية لفرض هذه الإجراءات غير الشرعية.

وقالت الوزارة في الرسالة: إن العدوان والاحتلال والتطهير الديموغرافي هو التوصيف القانوني والواقعي الوحيد الذي ينطبق على الوجود التركي غير الشرعي في الأراضي السورية.

وشددت على احتفاظ سورية بحقها في اتخاذ كل ما يلزم من إجراءات ينص عليها الميثاق والقانون الدولي من أجل إنهاء ممارسات العدوان والاحتلال والتطهير العرقي التي يرتكبها النظام التركي.

وقالت: إن ما يقوم به النظام التركي لإنشاء ما يسمى «منطقة آمنة» على الأراضي السورية هو عمل من أعمال العدوان وهو نشاط استعماري تسعى من خلاله حكومة رجب طيب أردوغان إلى إنشاء بؤرة متفجرة داخل سورية وإلى الاستمرار في رعاية وتسليح وتشغيل تنظيمات إرهابية مسلحة لاستخدامها ضد الشعب السوري بما يخدم الأجندة المتطرفة التي يتبناها النظام التركي والتي باتت تشكل خطراً كبيراً ومستفحلاً على السلم والأمن الإقليميين والدوليين.

وشددت على أن أي إجراءات أو أنشطة مارستها أو تمارسها حكومة النظام التركي على الأراضي السورية وفي مقدمتها تطبيقها لسياسة التطهير العرقي في الأراضي السورية المحتلة هي أفعال غير شرعية وملغاة ولا ترتب أي أثر قانوني أو واقعي بل وترقى إلى توصيفها بجرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية كونها قائمة على العدوان والاحتلال وعلى ممارسات التطهير العرقي والاجتماعي وعلى طرد السكان الأصليين وتهجيرهم من بيوتهم ومناطقهم وعلى الاستيلاء على ممتلكاتهم وبيوتهم وأراضيهم وعلى تهديد حياتهم ومستقبلهم.

وأكدت الوزارة، أن سيادة سورية واستقلال وسلامة ووحدة أراضيها يجب ألا تكون ورقة ابتزاز وتفاوض بين نظام سياسي راديكالي يحكم تركيا ويهدد السلم والأمن الإقليميين والدوليين وبين حلف «الناتو» الاستعماري الذي يسعى بشكل غير مسؤول إلى توسيع دائرة النزاع ليمتد إلى هذه المنطقة من العالم.

وحذرت حكومات الدول المشاركة في المشروع التركي الخطير وكذلك الأفراد والمنظمات غير الحكومية والدولية من العواقب القانونية الناجمة عن الانخراط في تمويل المشاريع والبرامج التي تنفذها حكومة الاحتلال التركي على الأراضي السورية المحتلة.

وشددت الوزارة على احتفاظها بحقها في اتخاذ ما يلزم من إجراءات قانونية تضمن تحقيق المساءلة والملاحقة والتعويض عن الممارسات التي يرتكبها الجانب التركي وكل قوة محتلة وكل طرف يتعاون معهما في تنفيذ وتسهيل وتمويل ممارسات العدوان على الممتلكات العامة والخاصة في الأراضي السورية المحتلة.

وحذرت عملاء الاحتلال الأميركي في الشمال الشرقي من البلاد من مغبة إعطاء أي ذرائع وهمية للنظام التركي لتبرير سياساته ومخططاته الاستعمارية في سورية.

ودعت الوزارة في ختام الرسالة الأمم المتحدة والدول الأعضاء إلى متابعة هذا الموضوع الخطير بكل جدية وإلى عدم التجاوب ولا السكوت عن ممارسات النظام التركي الابتزازية، مطالبة الأمين العام للمنظمة بدراسة التأثير الخطير لهذه الممارسات على مساعيه ومساعي مبعوثه الخاص إلى سورية.

وكالات

رسالة من وزارة الخارجية والمغتربين إلى الأمم المتحدة ومجلس الأمن بشأن الممارسات العدوانية للنظام التركي في شمال سورية (عن الانترنت)

واشنطن حذّرت النظام التركي من شنّ أيّ عملية

الأمم المتّحدة ترفض أيّ عمل عسكري جديد في سورية: نحن ندافع عن وحدة أراضيها

الوطن– وكالات

شددت الأمم المتحدة على رفضها أي عملية عسكرية في سورية أياً كان مصدرها، لافتة إلى أن ما تحتاجه سورية هو حلّ سياسي ومزيد من المساعدات الإنسانية، وذلك في تعليقها على إعلان رئيس النظام التركي رجب طيب أردوغان أن نظامه سيشن قريباً عملية عسكرية جديدة في الشمال السوري لإنشاء ما يسميه «منطقة آمنة».

وقال المتحدّث باسم الأمم المتّحدة ستيفان دوجاريك للصحافيين، ردّاً على سؤال بشأن العملية العسكرية التي أعلن أردوغان أنه سيشنّها في شمال سورية، وفق ما ذكرت وكالة «أ ف ب» للأنباء: «نحن ندافع عن وحدة أراضي سورية. ما تحتاجه سورية ليس مزيداً من العمليات العسكرية، أيّاً كان مصدرها».

وأضاف: إنّ «ما تحتاجه سورية هو حلّ سياسي. ما تحتاجه سورية هو مزيد من المساعدات الإنسانية، وهذان هما الأمران اللذان نعمل عليهما».

والاثنين الماضي أعلن أردوغان، أنّ نظامه سيشنّ قريباً عملية عسكرية جديدة في شمال سورية لإنشاء ما يسميه «منطقة آمنة» بعمق ٣٠ كيلومتراً على طول الحدود مع سورية.

ومنذ ٢٠١٦ شنّ النظام التركي ثلاث عمليات عسكرية في سورية بحجة إبعاد المسلحين الأكراد السوريين الذين تحالفوا مع الولايات المتّحدة عن حدود بلاده، واحتل خلالها العديد من المدن والبلدات والقرى في شمال سورية أبرزها مدينتي عفرين والباب في ريف حلب ومدينتي تل أبيض بريف الرقة ورأس العين بريف الحسكة.

وأول من أمس حذّرت الولايات المتّحدة على لسان المتحدّث باسم وزارة الخارجية، نيد برايس، النظام التركي من شنّ أيّ عملية عسكرية جديدة في شمال سورية.

وقال المتحدّث للصحافيين: إنّ الولايات المتّحدة «قلقة للغاية» إزاء هذا الإعلان، وأضاف «ندين أيّ تصعيد، ونؤيّد الإبقاء على خطوط وقف إطلاق النار الراهنة».

وتابع برايس: «نتوقّع من تركيا أن تلتزم بالبيان المشترك الصادر في تشرين الأول ٢٠١٩».

وأضاف: «نحن ندرك المخاوف الأمنية المشروعة لتركيا على حدودها الجنوبية، لكنّ أيّ هجوم جديد سيزيد من تقويض الاستقرار الإقليمي وسيعرّض للخطر القوات الأميركية المنضوية في حملة التحالف ضدّ تنظيم الدولة الإسلامية».

وفي العشرين من الشهر الجاري، وصفت وزارة الخارجية والمغتربين في بيان، تصريحات لأردوغان أدلى بها في بداية الشهر الجاري حول إنشاء منطقة آمنة في شمال سورية لتوطين مليون لاجئ سوري بـ«الرخيصة»، معتبرة أنها تكشف الألاعيب العدوانية التي يرسمها هذا النظام ضد سورية ووحدة أرضها وشعبها.

وأكدت أن إنشاء مثل هذه المنطقة لا يهدف إطلاقاً إلى حماية المناطق الحدودية بين سورية وتركيا بل الهدف الأساسي هو استعماري وإنشاء بؤرة متفجرة تسمى بالمنطقة الآمنة المزعومة وتساعد بشكل أساسي على تنفيذ المخططات الإرهابية الموجهة ضد الشعب السوري.

وأضافت: إن «المنطقة الآمنة المزعومة هي في حقيقتها تطهير عرقي ونقل للسكان وتهديد لحياتهم ومستقبلهم وممتلكاتهم وهي تهدد بتفجير دائم للأوضاع بين البلدين المتجاورين»، لافتة إلى أنه بموجب القانون الدولي فإن نقل السكان والتطهير العرقي يشكلان جريمة حرب وجريمة ضد الإنسانية لأن تغيير البنية الديمغرافية وطرد السكان من أماكن عيشهم يشكلان سرقة موصوفة لحقوق مواطني الدول المستهدفة»، مشددة على رفض الحكومة السورية بالمطلق مثل هذه الألاعيب.

وأكدت الوزارة أن سورية ستواجه هذه المؤامرة الجديدة القديمة بمختلف الوسائل المشروعة دفاعاً عن شعبها ووحدة أرضها.

انسداد أفق حصوله على ضوء أخضر روسي - أميركي

مراقبون لـ«الوطن»: العدوان التركي محدود في حال حدوثه و«الآمنة» بعيدة المنال

حلب- خالد زنكلو

قلل مراقبون من احتمال لجوء النظام التركي إلى فرض ما يسميه «منطقة آمنة» داخل الشريط الحدودي السوري بعمق ٣٠ كيلو متراً، حسب ما لوّح به رئيسه رجب طيب أردوغان قبل أيام، لعدم توافر الظروف الموضوعية الإقليمية والدولية المناسبة، وتوقعوا بأن ينفذ جيشه عملية عسكرية محدودة النطاق ومتدحرجة، في حال اتخاذ قرار بذلك.

واستبعد مراقبون للوضع شمال وشمال شرق سورية في تصريحات لـ«الوطن» تضافر المواقف الدولية، وخاصة الدول الفاعلة في الملف السوري، للسماح لأردوغان بتنفيذ تهديداته، لاسيما بعد إعلان واشنطن صراحة رفضها التصعيد التركي واتخاذ روسيا مواقف ميدانية مناهضة له على الأرض، وإعلان الأمم المتحدة على لسان المتحدث الرسمي باسم أمينها العام ستيفان دوجاريك، بأن سورية «لا تحتاج إلى عمليات عسكرية، بل إلى حل سياسي والمزيد من المساعدات الإنسانية».

وأكد المراقبون أن «الزوبعة الإعلامية» لنظام أردوغان سيخبو وهجها ومفعولها النفسي مع مرور الوقت، مع انسداد أفق حصوله على ضوء أخضر من موسكو وواشنطن للمضي بتنفيذ تهديداته العدوانية التوسعية على حساب الأراضي السورية، والهادفة إلى إعادة هندسة الديموغرافيا السورية وفق أهوائه وغاياته الانتخابية، وابتزاز حلف الأطلسي «ناتو» والولايات المتحدة وروسيا التي يظن أردوغان أنها غير قادرة على لجم طموحاته الرعناء لانشغالها بالحرب الأوكرانية، بخلاف واقع الحال وما هو قائم في مناطق نفوذها على امتداد الجغرافيا السورية.

ورأوا أن انتزاع أردوغان المتوقع لموافقة مجلس الأمن القومي التركي، خلال اجتماعه اليوم الخميس، بتنفيذ عملية عسكرية جديدة عبر الحدود وإنشاء «الآمنة»، هو مجرد «بروباغندا إعلامية» لن تقدم أو تؤخر في منح الشرعية أو القوة الكافية له بالتهور أبعد من الخطوط الحمر المرسومة له من ضامني اتفاق وقف إطلاق النار روسيا والولايات المتحدة في شمال وشمال شرق سورية.

المراقبون أعربوا عن قناعتهم بأن «الآمنة»، التي يطالب ويتوعد أردوغان بها راهناً ستظل حبيسة أفكاره بعدما عجز عن خلق الظروف الملائمة لتأسيسها منذ طرحها سنة ٢٠١٦، أما جسارته بشن عملية عسكرية لاقتطاع أراض سورية على حساب ميليشيات «قوات سورية الديمقراطية» الانفصالية فلا تزال قائمة بسبب استقواء الميليشيات بواشنطن التي لا تعرف سوى لغة المصالح، وانفصالها عن القرار والجسد السوري وحامي وحدة البلاد الجيش العربي السوري.

وتوقعوا أن يبدأ العدوان التركي، في حال اتخذ أردوغان قرار الحرب، من مناطق حدودية وشريط ضيق بدءاً من محافظة الحسكة، على أن تتدحرج العملية ببطء بعد قياس ردود الفعل الإقليمية والدولية واختبار ثبات موقف موسكو وواشنطن المناوئ للعملية العسكرية واتساع نطاقها، لأن لا مصلحة إطلاقاً لكل الدول الفاعلة في الملف السوري بنشوب حرب وتقوية ساعد أردوغان المراوغ والمتاجر بالقضايا الإنسانية لتحقيق مصالحه الشخصية الآنية الضيقة.

ولفتوا إلى عجز أردوغان عن ضبط الأمن حتى داخل المناطق السورية التي يحتلها حالياً بمساعدة مرتزقته، بدليل دوام حالة الفلتان الأمني على ما هو عليه منذ سلخها عن محيطها السوري، وهو ما أكده اقتتال مرتزقته يوم أمس الذي دار داخل مدينة رأس العين وامتد إلى مدينة عفرين، على الرغم من تدخل جيش الاحتلال التركي لفضه عسكرياً.

قولاً واحداً
محمد نادر العمري

أبعاد معركة سيف القدس الإستراتيجية

صحيح أن ذاكرة الشعب الفلسطيني هي مليئة بالفعل المقاوم والتضحيات على الرغم من سيرورة خيبات الآمال الناجمة عن التشرذم السياسي الداخلي وتعمق الانقسام الوطني في ظل الخذلان الذي مارسته بعض الأنظمة العربية، إلا أن تاريخ ٢١ أيار ٢٠٢١، شكل محطة محورية ومنعطفا مفصليا في تاريخ الصراع الفلسطيني – الصهيوني، وإحياء المقاومة المسلحة الفلسطينية والشعب الفلسطيني للذكرى الأولى لمعركة «سيف القدس» في هذه الآونة، كما حمل الكثير من الدلالات والمعاني وسط تزايد حالات التوتر التي تشهدها الأراضي المحتلة، واتساع رقعة الاحتمالات نحو انفلات الأمور باتجاه تصعيد جديد لن يصب في مصلحة حكومة الكيان، بل سيزيد من وضعها المربك ويعرضها لانتكاسة جديدة هي بغنى عنه وفق نصائح وتوصيات مراكز الأبحاث السياسية والعسكرية المتصلة بدوائر صنع القرار.

وتأتي أهمية إحياء هذه المناسبة من كونها رسخت بالمقام الأول لبنية تأسيسية تتضمن مرحلة فكرية أكثر تطوراً لنهج المقاومة وآلياته تحث الأجيال الجديدة على التمسك بخيار المقاومة، كما أنها أسهمت في المقام الثاني بشكل واضح لا لبس فيه ووفق اعتراف دوائر صنع القرار الإسرائيلية بتوسيع دائرة الردع التي بدأت منذ إجبار جيش الاحتلال على الانسحاب من قطاع غزة ٢٠٠٥ وما تلاها من إخفاقات لازمت اعتداءاته في ٢٠٠٨_٢٠٠٩، وكذلك في عدوان ٢٠١٤، لذلك فإن معركة سيف القدس وضعت قيادة الكيان في خانة التفكير مئات المرات قبل الإقدام على أي تهور أو مغامرة عسكرية تجاه قطاع غزة وغيرها من المدن الفلسطينية من دون الأخذ بالحسبان نتائجها الكارثية على كل المستويات.

وفي هذا الإطار لا يمكن لأي مطلع على تاريخ الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، إلا أن يقر بأن هذه المعركة شكلت نقطة تحول لمصلحة المقاومة والشعب الفلسطيني والداعمين لهم، وتأثيراتها المدوية تركت ندوبها التي لم تندمل في الجسد الصهيوني، سواء على المستوى الرسمي أم على مستوى المستوطنين، بعد تمكن المقاومة من استهداف عمق الداخل المحتل ونقل المعركة إليها ما زرع الرهبة والخوف في عقول المستوطنين وأحلامهم.

معركة «سيف القدس» وبعد عام من مرورها على إثر اقتحام المستوطنين للمسجد الأقصى وتهديد سكان حي الشيخ جراح في القدس من الترحيل، يمكن القول إنها معركة ذو بعد إستراتيجي، وذلك لعدة أسباب:

أولاً: منذ ما يزيد على سبعة عقود من الصراع الفلسطيني – الصهيوني، فإن معركة سيف القدس تعد المعركة الأولى التي بدأتها المقاومة، وحددت توقيتها واختارت بعض مواقع الاشتباك، ورسمت طبيعة أهدافها، وكرست القدرة على توسيع دائرة الردع وأبرزت عامل التحدي.

ثانياً: التفاف الشارع الفلسطيني بكل أطيافه وألوانه في دعم العمل المقاوم، فالصورة التلاحمية للشعب الفلسطيني التي تبلورت أثناء معركة سيف القدس في غزة والضفة والأراضي المحتلة التي تعرف بـ«أراضي ١٩٤٨» شكلت هاجس رعب لقيادات الكيان، ولاسيما أن هذه المعركة كشفت إخفاق إستراتيجيات حكومات الاحتلال على تغيير هوية وقناعة من تطلق عليهم «عرب ٤٨»، وأظهرت أن استعراض القوة الإرهابية على مدى عقود سابقة وما شهدته من ارتكاب العشرات والمئات من المجازر وتزييف الحقائق واستخدام لغة التهديد والترغيب، لم تستطع من إبعاد الأجيال الجديدة عن خيار المقاومة ولم تمح من نفوسهم وعقولهم وعقيدتهم قدسية حقوقهم والمطالبة بها.

ثالثاً: معركة سيف القدس أكدت أهمية ومكانة مدينة القدس لدى الفلسطينيين ومحور المقاومة، وهذا برز من خلال تهديدات الأمين العام لحزب الله حسن نصر الله، بأن أي اعتداء صهيوني قادم على مدينة القدس قد يتحول لحرب إقليمية، كما منحت معركة سيف القدس زخماً دولياً من حيث الاهتمام بعدالة الشعب الفلسطيني ومكانة القدس وهو ما تجلى في المظاهرات المتعددة التي جالت العديد من دول العالم المنددة بالسلوكيات الصهيونية العنصرية.

رابعاً: في الوقت الذي كشفت به معركة سيف القدس التطور الكمي والنوعي لمقدرات المقاومة، وتوسيع أدوات خياراتها وإدخالها لوسائل جديدة تخدم صراعها مع الصهيونية، بما في ذلك الحرب النفسية والإعلامية وصراع الأدمغة، فإنها في المقابل بينت هذه المعركة مدى هشاشة وتصدع الجبهة الداخلية الإسرائيلية من ناحية، ومن ناحية ثانية بينت مدى الإخفاق الذي وصلت إليه الأجهزة الاستخباراتية والأمنية والعسكرية الإسرائيلية، وهو ما ترك آثاره السلبية على معنويات المستوطنين وفقدان ثقتهم بمؤسسات كيانهم الرسمية وقدرتها على الدفاع عنهم، فضلاً عن تعرض مجمع الصناعات العسكرية الإسرائيلية والغربية لفشل مريب.

خامساً: على الرغم من اتساع دائرة الدول المطبعة مع حكومة الاحتلال وتغيير تموضع الكثير من الدول العربية في الصراع العربي_ الصهيوني، إلا أن هذه الاتفاقيات لم تعد بأهمية أمنية وعسكرية على الكيان وفق ما كان يروج ويخطط له.

سادساً: في الوقت الذي مرت به إسرائيل بتخبط واضح على المستويات المختلفة واضطراب وفوضى أمنية وتراشق الاتهامات بين المؤسسات الرسمية والحزبية في تحمل المسؤولية، فإن معركة سيف القدس وحدت من عمل الفصائل المقاومة على الرغم من اختلاف مرجعية أجنحتها السياسية، ومنحت الفصائل المقاومة القدرة على معرفة ثغراتها في تلك الآونة لمحاولة ترميمها وتفاديها في أي مواجهة مقبلة لا تبدو بعيدة الحصول.

سابعاً: معركة سيف القدس كما أنها تركت تأثيراتها السلبية على الجوانب العسكرية والأمنية والاقتصادية الإسرائيلية، فإنها أسهمت على المستوى السياسي في تمهيد الطريق نحو سقوط حكومة بنيامين نتنياهو الذي كان يطمح للتفرد بالسلطة والاستيلاء على مقاليد الحكم لفترة طويلة من الزمن.

بعد مرور عام من حصول معركة سيف القدس، فإن حكومة الاحتلال اليوم مازالت تخضع لمآرب الجماعات الدينية المتطرفة والعنصرية، في تكرار لخطأ حكومة نتنياهو، كما أن وضع حكومة بينت الهش والذي بات على المحك قد يدفعها نحو تصدير أزماتها للخارج عبر عدوان جديد، وهو ما يتطلب توحيد الصف السياسي الفلسطيني بعد الإخفاق الذي حصل في السابق من استثمار أبعاد هذه المعركة، تكريساً لواقع التفرقة والتشرذم الداخلي الذي تغذيه حكومة الاحتلال.